جامعة مولود معمري–تيزي وزو

مخبر الممارسات اللغوية

مجلة

الممارسات اللغوية

العدد الرابع عشر(15)

2012

ISSN : 2170-0583

مخبر الممارسات اللغوية

جامعة مولود معمري – تيزي وزو

الجزائر

الهاتف: 00 14 41 026

الناسوخ: 00 14 41 026

البريد الإلكتروني: laboling@yahoo.fr

مجلة الممارسات اللغوية مجلة علمية عالمية محكّمة

الهيكل الإداري للمجلة

ـ المدير الشرفي: أ د ناصر الدين حناشي؛

ـ مدير المختبر: أ د صالح بلعيد؛

ـ رئيسة التحرير: الجوهر مودر؛

ـ هيأة التحرير:

ميدني بن حويلي + ريش بوثلجة + فتيحة حدّاد + حياة خليفاتي + علجية أيت بوجمعة + عيني بطوش + علجية أوطالب.

ـ الهيأة الاستشارية:

ـ محمد العربي ولد خليفة: رئيس البرلمان الجزائري؛

ـ أبو عمران الشيخ: رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في الجزائر؛

ـ عبد الرحمان الحاج صالح: رئيس مجمع اللغة العربية الجزائري؛

ـ محمود فهمي حجازي: رئيس جامعة نور مبارك في طشقند؛

ـ محمود أحمد السيد: نائب رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق؛

ـ سالم شاكر: باحث في المازيغيات في inalco بفرنسا؛

ـ وفاء كامل فايد: أستاذة اللغويات في جامعة القاهرة؛

ـ علي القاسمي: خبير في الأسيسكو وباحث في المصطلحات والمعاجم؛

ـ عبد السلام المسدي: أستاذ كرسي في جامعة تونس؛

- Valérie Orlando, Professor,University of Maryland, U.S.A.

- Kathryn Lafever,Professor, University of Miami,U.S.A.

- Zerar Sabrina, Maitre de conférences, University of Tizi-ouzou, Algiers.

ـ المدير الفنّي: أ د صلاح يوسف عبد القادر.

مجلة الممارسات اللغوية

مجلة الممارسات اللغوية مجلة علمية عالمية محكّمة

قواعد النشر في المجلة

1ــ مجلة (**الممارسات اللغوية**) لسانُ حال المختبر، فتستقبل كلّ الأبحاث/ المقالات/ التحقيقات/ سبر الآراء/ بيانات التسائيل/ حصائل الاستبانات... ذات العلاقة بالممارسات اللغوية؛

2ــ ترحّب المجلة بكلّ من يرغب نشر بحثه الذي يدخل في إطار اختصاص المجلة (الممارسات اللغوية)؛

3ــ تنشر المجلة في طيّ أوراقها ملفات خاصة حول موضوع واحد، كما تنشر موضوعات متخصّصة في عنوان مستقل عن المجلة، يصدر في شكل كتاب متخصّص؛

4ــ تَنْشر مجلةُ (**الممارسات اللغوية**) البحوثَ المكتبية والدراساتِ الميدانيةَ، والنّصوصَ المحقّقةَ أو المترجمةَ أو مراجعاتِ الكتب المتعلّقةِ بالعربية وآدابها؛

5ــ يقدّم البحث في صورة ورقية، يذكر الباحث: اسمه ولقبه ودرجته العلمية والمؤسّسة التي ينتمي إليها، أو المهنة التي يمتهنها؛

6ــ تُرسَل البحوثُ إلى رئيس تحريرِ مجلة (**الممارسات اللغوية**) بجامعة مولود معمري بتيزي وزو في نسخة ورقة بريدية مصحوبة بنسخة قُرصية، أو تُرسَل عن طريق بريد المخبر الإلكتروني وهو laboling@yahoo.fr

7ــ تَنْشر المجلّةُ البحوثَ الأصيلة المعدّة أصلاً باللغة العربية، كما تَنْشُر البحوثَ المحرّرةَ باللغاتِ: المازيغية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية، شرط أن يتصدّرها ملخصٌ باللغة العربية؛

8ــ تنشر المجلةُ البحوثَ ذات اختصاصِ المجلةِ في بُعدها العام؛ بعد أن تخضعَ للتحكيم ولا تردّ إلى أصحابها سواءٌ قُبلت أم لم تُقْبل؛

9ــ يتولّى تحكيم البحث محكّمان أو أكثر حسب هيأة التحرير؛

10ــ يُشترَط في البحث المقدّم للنشر ألاّ يكون قد نُشِر سلفاً، إلاّ إذا كان البحثُ قد أضيف فيه نسخة مزيدة ومُنقّحة أو من الأبحاث التي تستحقّ النشرَ مرّة ثانية؛ على أن يشيرَ صاحبُه إلى مكان وتاريخ صدوره؛

11ــ كلّ بحثٍ منشورٍ في مجلة **(الممارسات اللغوية)**لا يُنشر في قناة أخرى إلاّ بالإشارة إلى أسبقية صدوره في هذه المجلة، ويشير إلى ذلك في صدر القناة التي ظهر فيها؛

12ــ يُكافأ صاحبُ البحثِ المنشور بخمسِ (5) نُسَخٍ من المجلة التي نُشِر فيها بحثُه؛

13ــ على صاحبِ البحث التقيّد بشروط استقبال البحث وهي:

ــ التقيّد بالمعايير العلمية والأكاديمية المُتعارف عليها من توثيق واستخدام للمصادر والرسوم، والتفريق بين التهميش للكتب والتهميش للمجلات، واستعمال علامات الوقف، وكلّ متعلّقات المنهجية...

ــ كتابة البحث بخط simplified Arabic ببنط 13؛

ــ طول الكتابة 24 بعرض 12؛

ــ توضع الرسوم والبيانات ضمن إطار 12 x 24؛

ــ المسافة بين السطور 1.0؛

ــ الهوامش في آخر البحث متسلسلة ومكتوبة آلياً، ببنط 12؛

14ــ يلتزم صاحبُ البحث بالتعديل حالةَ ما أقرّ المحكّمون نشرَه بشرط التعديل؛

15ــ الأبحاثُ المنشورة في مجلة **(الممارسات اللغوية)** تعبّر عن أصحابها، ولا تعكس توجّهاتِ المختبر أو جامعة مولود معمري، أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الدولة الجزائرية؛

16ــ ترسل الأبحاث عن طريق البريد على العنوان التالي: السيد رئيس تحرير مجلة الممارسات اللغوية/ مخبر الممارسات اللغوية. جامعة مولود معمري. تيزي وزو. الجمهورية الجزائرية.

روابط الاتّصال:

ــ البريد الالكتروني: laboling@yahoo.fr

ــ الهاتف الثابت: 026213291

ــ الناسوخ: 026411400

شكر وتقدير

طبع هذا العمل بمساعدة مالية من قبل الوكالة الموضوعاتية لبحث في العلوم والتكنولوجية. ومن خلال هذه المساعدة نقدّم للوكالة آيات التقدير والاحترام لما تبذله من الجهود في خدمة البحث العلمي وتوطيد التقانة. ونرجو كلّ التوفيق للوكالة لتحقيق مزيد من الدعم لتحقيق الجودة والفعالية في مؤسّساتنا الجامعية وفي مختبرات البحث العلمي. وبخاصة والجزائر تحتفي بالذكرى الخمسين للإستقلال.

مدير المخبر

أ.د صالح بلعيد

الفهرس العام

1ــ نحو جامعات عربية معيارية 11
أ د صالح بلعيد

2ــ اللغة العربية وترسيخ الهوية الوطنية في ظل التعدد اللغوي 33
أ. زيدي الخداوية
جامعة مستغانم

3ــ البنية الثقافية وتداعيات الاختلال الثقافي في المجتمع الجزائري... 45
أ. مختاري عبد النور
جامعة الشلف

4- أسس بناء المعجم التاريخي للغة العربية عند "فيشر"، وتجربة معجم اللغة الانجليزية. (دراسة تقابلية) 63
أ . يمينة مصطفاي
جامعة البويرة.

5- القيمة اللغوية للقراءات القرآنية
- دراسة في ضوء علم التصحيح اللغوي-..... 87
أ. نورالدين دريم بن محمد
جامعة الشلف

6 – تطوّر الدّرس النّحويّ في الأندلس 127

أ. محمّد بن محمد حرّاث

جامعة تيزي وزّو

7ــ الخطاب الحواري في القرآن الكريم 137

د . لخضر روبحي

جامعة المسيلة

8 ــ الرمز في الشعر الصوفي

–ابن الفارض أنموذجا– 145

أ. جغدم الحاج

جامعة الشلف

9 ــ البعد التّداولي للاستعارة 165

أ. نادية ويدير

جامعة تيزي وزو

10 ــ إستراتيجية الحجاج في محاورة إبراهيم –عليه السّلام–

لأبيه في القرآن الكريم 179

أ. لكحل سعدية

جامعة مستغانم

11 ــ نحو فهم أعمق للأسس التعليمية عند البشير الإبراهيمي 193
أ. ولهة حسين
جامعة تيزي وزو

12 ــ أساليب تدريس قواعد اللغة العربية 213
أ. غازلي نعيمة
جامعة تيزي وزو

13ــ اضطرابات اللغة النطقية العضوية والوظيفية 231
أ. يسمينة أيت مولود
جامعة تيزي وزو

14- بحث في حقل المصطلحية الاجتماعية 245
أ. نصيرة إدير
جامعة تيزي وزو

15-الرمز في الشعر الجزائري المعاصر 263
أ. فريد تابتي
جامعة بجاية

16-Foucault's Heterotopia and Pedagogical Space ……..**295**
Kathryn LaFever, Ph.D.
Visiting Assistant Professor
International Studies Program
Miami University

نحو جامعات عربية معيارية♥

أ د صالح بلعيد.

ـــ **مقدمة:** نبعتْ هذه المقاربة من باحث جامعي يعيش واقع الجامعات العربية وفي ذات الوقت يُعاين تلك المخاضات التي انجرّت عن ذلك الواقع، وكيف تعيش الجامعات العربية الحراك العلمي والثقافي واهتزازات مراحل النهوض، كما يعي هذا الباحث مُخرجات الجامعات العربية الهزيلة، ويتأسّف عن التردّي الذي وصلت إليه الجامعات العربية، ومع ذلك يقترح بعض الوصفات العلاجية التي يراها تسدّ مجموعة من الثغرات، وفي ذات الوقت يقترح تغييرات في واقع الجامعات العربية لتكون جامعات معيارية، وهي الجامعات المعاصرة التي فرضتها عولمة الإنتاج والأسواق واللغات، وهي جامعات تتجاوب مع المنافسة الخارجية ومتطلّبات السوق. ومن هنا يكشف الباحث بعض الصعوبات المشتركة للجامعات العربية ومن خلالها يروم أن تعمل الجامعات العربية المعيارية على التقليص من إكراهات ومضايقات الجامعات التقليدية، ويسعى لتقديم الوصفة البديلة لتكون الجامعات العربية مثيلة للجامعات الراقية؛ وهذا بطرح أفكار تجسّد جامعات عربية معيارية؛ بمواصفات عالمية وعلمية تحقّق الجودة والفعالية. جامعات عربية تقود تنمية المجتمع، وتخلق مجتمع المعرفة وتستكنه آفاق البحث العلمي التطبيقي؛ وصولاً إلى خلق تنمية مستديمة نابعة من الذات العربية، وتخدم هذه الذات، ثمّ تخدم الذات الإنسانية؛ باعتبار العلم لا وطن ولا جنسية له، والبحث صفة واقعية في الجامعة.

يجب أن نقرّ من البداية بأنّ التعليم في دولنا العربية فاشل في تكوين مجتمع المعرفة؛ بسبب لغة التعليم في جميع التخصّصات والبحوث العلمية التي لم تكن باللغة العربية، وإنّه ما تقدّمت دولة بلغة غيرها، ولذا كان من أحد أسباب تدنّي المستوى العلمي في بلادنا هو استخدام اللغات الأجنبية استخداماً أساساً بدل العربية وبخاصة في المواد العلمية، وكم ندفع من باهظ الثمن ونخسر دائماً، ونحن نستعمل اللغات الأجنبية بدل العمل على تعميم استعمال العربية التي توحّد العرب جميعاً

وتدفع بهم إلى الاحترام، ونيل نصيبهم من الترقّي الاجتماعي في عالم لا يرحم الضعفاء، ولا لغة الضعفاء. كما نقرّ أنّ جامعاتنا العربية والتي يفترض أن تكون منتجة للأفكار، والأستاذ فيها هو الموجّه والأساس، والطالب مريد ناقل للمعرفة ومضيف إليها فهذا تقريباً لا يحصل إلاّ نادراً. فهل نملك جامعات عربية دائمة الإنتاج، لا تقبل بالعطلة والإكراه، فهل لدينا جامعات عربية يعرف فيها الأستاذ توقيته وامتحاناته قبل بداية الموسم الدراسي، ونملك فيها مخابر تتابع آخر المستجدات، وهل نملك جامعات لا يطغى عليها الفكر الغيبي، ألم يحن الوقت أن نكاشف أنفسنا لنقول: إنّ أكثر جامعاتنا عبارة عن محتشدات تأوي الطلبة لفترة معيّنة ثمّ تعيد تخريجهم بقليل من المعرفة، ألا يجوز الغلق لكثير من الجامعات التي لا تزال تستهلك دون مقابل... كلام كثير يُقال في هذا المجال، والأحقّ أن نملك الجرأة ونضع منتوج جامعاتنا في الميزان، ومن ثمّ نرى ما هو المطلوب.

ــ **كلام في التعريب:** لم يعد الكلامُ عن تعريب التعليم العالي مُجدياً؛ لأنّ المواطن العربي كان يسمع هذا الكلام منذ ما يزيد عن سبعين (70) سنة، فقد ملّ النغمةَ التي تحملها سوفطة: التعريب لا رجعة فيه/ تعريب التعليم العالي ضرورة قومية/ نحن السبّاقون إلى ميدان العلم/ كان هذا في تراثنا... شعارات لم تحمل التغيير ولم تكسب الرهان، فلم يرَ المواطن العربي ما تمخّض عن تلك الجعجعات وكلام البكائيات الذي ضاعت به الوطنيات. مئات المؤتمرات عُقدت دون نتيجة تُذكر تراجعٌ عمّا حصل في سنوات المدّ العروبي، غياب الاهتمام بالشأن العام، طغيان فكرة (أنا وبعدي الطوفان) فإلى أين نمضي يا عربان، ونحن نميل إلى الهوان، ولا نخاطر في كلّ أوان ويصدق فينا قول ابن خلدون: عادة العرب ألا يتسنّمون الهضاب، ولا يركبون الصعاب، ولا يحاولون الخطر[i]. يجب أن نقرّ بأنّ الذات العربية مريضة من الداخل القرار السياسي غائب وقد لا يصدر، وسبق أن صدر في بعض البلاد العربية ووقع التراجع عنه. المسؤول العربي ليس في يده سلطةُ القرار، فهو بين مطرقة الاستعمار القديم الذي يساومه في توقيف المعونات

والامتيازات، وبين الهُوية التي تفرض عليه التخلّي عن لغة الأجنبي، فماذا هو فاعل؟ الأستاذ الجامعي يلجأ إلى استعمال اللغات الأجنبية على أنّها التميّز والامتياز، وينسى أنّ استعمال اللغات الأجنبية في التدريس استعمار ثقافي بامتياز. عزوف العرب عن الهُوية الوطنية وكأنّنا شعوب جديدة لا أصل لنا ولا فصل شباب عرب ليسوا في مستوى التجديد؛ ضياع بين الرايْ والهجرة والبطالة... تلك مأساتنا ونحن في مؤتمر التعريب الذي يناقش ملفات قديمة جديدة وهي عالقة منذ زمان، فهل يمكن أن نقترح ما يترجّاه المواطن العربي لعلّه يستفيد من الوصفات العلاجية التي تضمد جروحه، وتقدّم له طرائق التقدّم ليكون مواطناً ليس رقماً.

ــ **الوعي بالمسألة اللغوية:** لا أريد الحديث عن تعريب التعليم العالي أو الإصلاح الجامعي، باعتباره دقّة قديمة، فحديثي يكون عن الجامعة العربية المعيارية، وهذا باستحضار التحدّيات والإكراهات والمضايقات والعوائق التي تعانيها جامعات اليوم بغية تجاوزها، ومن ثمّ اقتراح آليات معاصرة في ظلّ الراهن الذي لا يقرّ إلاّ بالأقوى اقتصاداً ولغةً، وتقديم تصوّر واقعي لجامعات عربية معاصرة (معيارية) تستجيب لتطلّعات الشعب العربي الذي ينتظر التغيير من خلال الجامعات التي تخلق النّخبة المسيّرة. وفي هذه المقاربة أستحضر بعض الأفكار الواخزة بأنّ قضية التعريب أصبحت عُقدة فينا منذ ما يقرب من قرن، فلم يقع الفصل فيها، فلا يوجد بلد في العالم يضع لغته للمناقشة أو للتراجع عنها؛ باعتبار اللغة الأمّ وعاءً تنصهر فيه وحدة الوطن وتُظْهِر المواطنة الحقّة، كما أنّ الهُوية اللغوية كيان موجود يكبُر بفعل الأجيال، أضف إلى ذلك أنّ جميع لغات العالم صالحة لتكون لغة علمية، إلاّ أنّ هناك معرفة جيّدة في لغة، ومعرفة ناقصة في لغة أخرى وهناك تخصّص لغة في مجال وتخصّص لغة في مجال آخر، فلا توجد لغة تحمل كلّ مواصفات العلم والجودة، ولكن هذا لا نقرّ به نحن العرب؛ أمة القرآن تنكّرت للغة القرآن؛ ويعني تنكّرت لأصالتها، فغاب الفصلُ في مسألة التعريب؟ وحدثَ شرخ بين مستويات التعليم: تعليم قاعدي معرّب وتعليم عال غير معرّب

علماً أنّ إصلاح التعليم العالي يتمّ في إطار الاستمرارية اللغوية التي تخلق الانسجام المجتمعي، وتخلق وحدة في الأفكار والتوجهات نحو المستقبل برؤى متقاربة. ولكن للأسف لم يحصل هذا بسبب غياب استمرار العربية في التعليم العالي، وبذلك عاشت البلاد العربية تجارب فاشلة في تعريب التعليم العالي؛ ففي داخل الجامعة العربية الواحدة نجد فئتين: فئة معرّبة 100% في الآداب والعلوم الإنسانية والحقوق والاقتصاد، وفئة غير معرّبة بتاتاً، وهي تلك الفئة المختارة التي تدرس العلوم والطبّ والعلاقة بين الفئتين قائمة على التناقض؛ وهذا ما يظهر في الصراع القائم على الاستحواذ على النقابات الطلابية وتكوين الجمعيات الطلابية؛ حيث يحصل التناحر في كثير من المواقف. والمهمّ حصل في داخل جامعة عربية واحدة تناقض في الأفكار ويضاف إلى ذلك فصل الجامعة عن ميادين الشغل ومتعلّقات المحيط، وما يعرفه الشارع من إرهاصات فبقيت الجامعة في برجها وحريمها تصنع الخيال البعيد المنال، وبذلك حصلت صورةٌ سلبية في المجتمع العربي من التسامي الجامعي المقوقع على نفسه، بالإضافة إلى تدنّي مستوى التحصيل الجامعي.

وكان من الضروري الاتّعاض من فشل تلك السلوكات والأبعاد التسييرية المنحرفة وما تبع ذلك من تجارب تعريبية فاشلة، وإبعاد الجامعة عن المخاض. والمهمّ في كلّ هذا كان الأمر كبيراً وخطيراً في أنّنا جعلنا طلابنا أطفالَ تجارب وأنظمتنا مجرّد هوايات، ووقتنا يضيع في التسويف ورمي الخطأ على الآخرين. وحريّ بنا الآن الاستفادة من تلك الأخطاء والهنات لنسير السير المرحلي، ونراجع كلّ مرحلة ونعمل على تقييمها ثمّ ننتقل إلى مرحلة موالية، وهذا للبعد عن الارتجالية والتضحية بالأجيال. ولكي يحصل هذا الأمر بصورة جيّدة علينا أن نجعل التعليم شأناً عاماً وهَماً وطنياً، وعلى المجتمع أن يُساهم في تطويره، باعتبار التعليم من حقوق الإنسان "التعليم حقّ وهو اليوم أول حقوق الإنسان؛ لأنّ عالم اليوم والغد عالم العلم والمعرفة هذا شيء نعرفه وتلوكه ألسنتنا، فلنستحضر النتائج

ولنتحمل مسؤوليتنا"[ii]. وأما مسألة اللغة فهي من الأمر السهل؛ لأنّ اللغة ممارسة والممارسة إبداع، فإذا مارسنا اللغة العربية في العلوم سوف تدخل غماره وتبدع وتعبّر عن دقائقه، أما إذا لم يُمارَس بها العلمُ تبقى بعيدةً عن العلمية ومعاصرة الراهن. وهذا ما يجب أن يعيه المواطن العربي أنّ العجز لا يكمن في اللغة بقدر ما يكمن في مسيّر اللغة، أو مدرّس اللغة الذي لم يضع الثقة في لغته، والأدهى من هذا أنّه لا يوجد قرار عربي يمنع الأستاذة من تدريس العلوم بالعربية، بل هناك قرار لصالح تدريس العلوم بالعربية، ولكن المدرّسين لا يدرّسون العلوم بالعربية فهم الذين جعلوها أوهى، وعلّقوا عليها النقائص فهذا ليس من عمل صاحب القرار في المقام الأول، بل القرار يعود للهيأة التدريسية.

نعم إنّ العلوم اليوم على مستوى التخصّص الجامعي والبحث العلمي ميدان الإنجليزية، لكن اللغات الأخرى لم تستسلم لهذا الأمر وتترك لغتها لأنّها ليست بلغة العلوم، فأين الوفاء بمتطلّبات الحقوق التي يجب أن توفّر للمواطن بلغة يفهمها وأين التنمية المجتمعية والتواصل المعرفي عند العرب في غياب استعمال وتعميم اللغة الرسمية وهي اللغة العربية "التنمية تبدأ من التواصل المعرفي، وهذا لا يتحقّق إلاّ بلغة البلد"[iii]. وهذا هو الوعي اللغوي الذي نروم أن يتسلّح به المواطن العربي ليرغم الأستاذ على العودة إلى الصواب. المهمّ الآن علينا غرس الوعي اللغوي لدى الجيل الجديد ليفرضوا على الهيأة التدريسية لغة البلد، وذلك هو الاستقرار والصواب.

إذاً أؤّكد ضرورة الوعي بالمسألة اللغوية **(استعمال اللغة العربية في شتّى الميادين)** بأنّها الرهان المستقبلي فإذا خسرناهُ خسرنا كلّ شيء، ومن هنا وجب الاتّفاق بين ما هو لا رجعة فيه، وهو التعريب الذي لا تَسَاوُمَ فيه وبين مراجعة منهجية التعريب ففيها نظر، وهذا لا يعني الانغلاق دون اللغة الوطنية، لكن لا نكون عَبَدَة اللغات الأجنبية أو نكون مجتمع تَرَاجمَة، فإنشتاين لا يعرف إلاّ لغة واحدة، ولكنّه لم يحتفظ لنفسه بأفكاره، بل دفعها إلى الإنسانية واستطاع تغيير

الكثير من المسلّمات، وابن رشد العالم العربي العبقري الفذّ كان لا يعرف إلاّ العربية، فبها أبدع ونقلت أفكاره إلى كثير من اللغات، في الوقت الذي كانت العربية لغة العلم والفلسفة في العالم أجمع، ومع ذلك فالعربية لم تتراجع منذ زمان ابن رشد، وإنّما أهلها هم الذين تراجعوا. وأما في وقتنا الحالي فالمعطيات تغيّرت فنحن مضطرون للمزاوجة بين العربية باعتبارها لغة الوطن وهُويته ويجب الرقي بها، وبين اللغات الفرنسية التي نوظّفها في تدريس العلوم وبين لغة المستقبل وهي الإنجليزية والمزاوجة لا تكمن في الحضور الشكلي، بل في التدريس الفعلي والتحكّم الدقيق في اللغات الثلاث؛ بحيث يكون الطلاب عارفين باللغات الثلاث وهم بالفعل يعرفونها ويستعملونها وقد امتحنوا بها في نيل شهادة الباكالوريا/ الثانوية العامة. وهذا أحدُ متطلبّات الجامعة المعيارية؛ جامعة الغد، ولكن هذا بتصرّف يتعلّق بخصوصيات كلّ بلد وبالنظر إلى اللغات الأجنبية التي تفيد البلد والبحث العلمي.

وحري بي أن أفصّل بشيء من التركيز في هذا الموضوع باتّباع الخطوات التالية:

أولاً: راهن الجامعات العربية: من المفيد أن نسرد باختصار تاريخ الجامعات العربية ما بعد الاستقلال لنعلم أنّ جامعة الأربعينات والخمسينات والستينات والسبعينات كانت تعمل على تكوين الإطار؛ وبخاصة الأساتذة؛ فساهمت في الحياة العملية وسدّت الكثير من الفراغات التي يعانيها المجتمع العربي في ميادين الثقافة. ولكن بدءاً من الثمانينات عرفت الجامعات العربية تكاثراً في عدد الطلبة، وأفرزت عدة أنظمة؛ حيث عرفت نظام الوحدات، ثمّ نظام التكامل. وهناك خارج الجامعة مدارس عُليا ومعاهد تابعة للتعليم العالي تعمل على انتقاء الطلبة، وتحظى بأهمية أفضل من الجامعة. وبعض الجامعات العربية ما بعد الألفية حصل أن تبنّت نظام LMD والماستر والدكتوراه (8 سنوات) الذي يطبّق الآن في البلاد الأوربية، مع تبنّي النظام بحذافيره دون مراعاة الخصوصيات التي يتوفّر عليها البلد الذي استقدم

منه هذا النظام، فنعمل على تطبيق نظام الفصول والمراقبة المستمرّة، ونمنح الهيأة العلمية صلاحية اقتراح مسالك أو غلق مسالك، ونعامل الإدارة على أنّها مشرفة من بعيد وكلّ الصلاحيات تعود للمشرف على المشروع... وفي الجانب الإداري عاشت الجامعات العربية نظام الكليات والمعاهد العليا، وكان المبدأ: كلّ طالب حاصل على الباكالوريا/ الثانوية العامة له مقعد في الجامعة. وإذا ما قارنا بين خريجي الستينات والسبعينات وحتى أوائل الثمانينات فإنّ المتخرّج يحصل على الشغل بسهولة، عكس ما نراه الآن في ما بعد التسعينات حيث يقلّ الطلب على المتخرّجين في ظلّ عالم يعرف تقلّبات في سوق الشغل، ولكن يجب قول الحقيقة بأنّ مسألة الشغل غير مرتبطة باللغة العربية، بل بعدم تعميم العربية، فخلق لها ضرّات، وبذلك لا يطلب ودّها.

وتعرف الجامعات العربية اليوم تحوّلاً بفعل الطلب الاجتماعي عليها، وما تعرفه المنظومات الجامعية العالمية التي تفرض التنافس، وتسعى إلى التنميط الجامعي بتجسيد نظام عالمي ولغة عالمية هي لغة العولمة. وترتّب عن هذا الوضع واقع جديد أنّ الجامعات العربية خليط ودون قيود وشروط، شاعت فيها الفوضى وسادت الإضرابات، وأصبحت عُدّة الطالب العلمية قليلة جداً. جامعات مهزوزة لا قيمة لشهادتها خارج الوطن العربي، بل لا تُعادل في كثير من البلاد الأجنبية. وإنّ الوضع يزداد تدهوراً، وكان علينا تقديم العلاج بعد معرفة العوائق التي نروم ردمها بما أوتينا من فكر وتدبير. وقد قسّمت هذه العوائق إلى:

1ــ عوائق ذاتية: هي سلسلة من العوائق النفسية التي طبعت الذات العربية بعدما أصابها الوهن والارتخاء فنزعت الثقة من أبناء جلدتها، وتنصّلت من هُويتها فأصبحت لا تعي غير المحسوس، فتقرّ بالملموس، وهذا بسبب:

1/1ــ **عدم الفصل في لغة التدريس:** الملاحظ أنّ هناك قطيعةً بين التعليم الأولي والتعليم الجامعي، وغياب التصوّر الواضح بين التربية والتكوين والتعليم المهنيين؛ حيث لم يقع الفصل في لغة التدريس في المرحلة الجامعية، فالتلميذ يتكوّن/ يدرس

بلغة، ويجد لغة جديدة في محيطه الجامعي والمِهْني؛ وذلك ما يجعله يصطدم بعراقيل لغوية أثناء التحصيل العلمي، بل لاحظنا طلاباً كثيرين يرغبون في مزاولة العلوم لكن اللغة العربية لا تسعفهم في هذا المجال، ممّا ينتكسون ويعودون إلى المواد الإنسانية لأنّها معرّبة. ولست أدري أين الخلل في عدم استكمال التعريب في التعليم العالي، فهل فعل الدانماركيون والمجريون والفيتناميون واليابانيون هذا الفعل ليكونوا عالميين... أمم صغيرة بسيطة تقلّد الأمم المتقدّمة، وتأخذ عنها، ولكن تعطي دائماً للغاتها صبغتها وتحترمها، فلا تعزلها عن خوض كلّ مجالات العلوم.

2/1ــ **تعريب غير مخطّط له بصورة علمية:** طُبّق التعريب في العهود الغابرة من قبل غير العرب، وكان مكسباً ناجحاً، ولكن في عهد الدول الوطنية وقع التراجع عن تلك المكتسبات، بل وقع التردّي في الخليج في أنّ العربية تنتحر على يدّ أبنائها، وفي المغرب العربي تنال الفرنسية المقام العلي، وهذا في ظلّ تخطيط واهن وغير علمي ودون مرجعية علمية ونظرية لسانية، ودون مراعاة التقييم وفرز عوامل النقص عن عوامل النّجاح، فضاعت الأجيال من وراء هذا التخطيط الأعوج، فنتجت عن ذلك سياسة تعريبية فاشلة، سياسة لغوية كانت تستهدف قطاعاً دون قطاع.

3/1ــ **عدم استشراف المستقبل:** إنّ التخطيط هو النظر إلى المستقبل، فنحن نخطّط لوضعنا الحالي ولا ننظر إلى لاحق من الزمان، فهذا لا يقوم به إلاّ قاصر النظر. وإنّ استشراف المستقبل يعني التوكّل على آليات البحث المعاصر، ويعني وضع تصوّر ذهني وافتراضي لما يجب أن يكون؛ وهذا التصوّر يكون مبيناً على واقع يُراد منه التغيير بناءً على مستجدات المحيط، وفي ذات الوقت يكون هذا الاستشراف مبيناً على تصوّر يراعى الآماد الثلاث: القصير، المتوسّط، البعيد ومن خلالها يحصل التقويم والمتابعة ومراعاة نقاط القوّة لتدعيمها، ونقاط الضعف لتلافيها. وإنّ استشراف المستقبل يعني الأمل والحياة والتواصل، ولا يعني الغيبيات

والتواكل، بقدر ما ينتظر منه تحقيق طموح الشباب في الغد، وهو الاستمرارية بأفكار الغد.

4/1ــ **كثرة المؤسّسات:** كثيرة هي المؤسّسات العربية التي وُضعت في الأصل للتشاور والتنسيق وتبادل الأفكار، ولكن تبيّن أنّ كثرة المؤسّسات هي أزمتنا: ففيها كثرة القرارات وتضاربها في بعض الأحيان، غياب الإلزام بتطبيق القرارات تناقض في الرأي. مؤسّسات تستنزف جيب المواطن العربي دون نتيجة مقنعة فالأحرى بنا تجسيد مؤسّسة معينة بقطاع ما، تعمل الوزارات العربية على تنفيذ قراراتها، فنحن في غنى عن كثرة المؤسّسات التي هي أجسام بلا روح، وفيها بطالة مقنّعة بامتياز. وكان لا بدّ من الحديث عن اتّحاد الجامعات العربية؛ هذا الاتّحاد الذي نسمع عنه ولا نراه، فماذا قدّم للأمّة العربية من حلول كان يعيشها في لغته وفي مسايرته للمستجدّات، باعتبار الجامعة معملاً لتحضير الشباب ليكونوا قادة المستقبل. اتّحاد الجامعات العربية جهاز على ورق، ينتظر المردود المادي ويعقد في كلّ سنتين أو أكثر ملتقى، ويرمي بأوراق ذلك الملتقى، ودون متابعة تذكر، فلماذا يا إخوان نحمّل المواطن العربي تكلفة هذه المؤسّسات التي لا تخدمه !

2ــ عوائق عولمية: هي عوائق الراهن؛ حيث تعيش كلّ اللغات هذه العوائق بِنِسَبٍ متفاوتة، وحتى اللغة الإنجليزية وهي لغة العولمة فلها بعض الصعوبات من مثل اقتباس المصطلحات الأجنبية، كما هي في لغتنا إلاّ أنّ الحدّة ليست هي ذاتها كما هي في اللغات الأخرى. وفي هذه النقطة لا ننكر أنّ جملة الصعوبات العصرية عالقة باللغة العربية، ويمكن أن نعدّها من عوائق عصر العولمة، فلا بدّ من التعامل معها بعلمية وحذر:

1/2ــ علمية اللغة العربية: لا ننكر أنّ اللغة العربية في وضعها الحالي لها ضلع كبير في المواد الأدبية وتفتقر إلى التحكّم في الجانب العلمي من حيث العلوم التطبيقية والتقانات ومنتوج النانو، فهي بعيدة كلّ البعد عن مجال رهان العصر وتصنّف في اللغات المتخلّفة. يجب العلم بأنّ التخلّف ليس قدراً لا يُرفع، ومع ذلك

نقرّ بأنّ هناك ضعفاً، والمشكل كيف نعمل على الرفع من مستوى إقحام اللغة العربية في الجانب العلمي وهذا ما يجب أن يكون من العرب أنفسهم في المقام الأول. إنّ العرب هم الذين عزلوا العربية عن العلوم، فلم يعتمدوها في تدريس العلوم في جامعاتهم، ولم يغمسوها في الاستعمال العلمي لتنال المكانة العلمية على غرار اللغات الضعيفة التي أصبحت علمية بعد أن اقتحمت ميدان العلوم.

إخواني: يقول علماء اللسانيات: إنّ اللغة وضعٌ واستعمال، فلا يكفي أن نستصدر القوانين، فالعبرة في التنفيذ ووضع اللغة موضع الاستعمال، وهذا ما نراه في اللغة التي تُعزل من الجانب العلمي، فأنّى لها أن تكون لغة علمية فيصدق فيها قول الشاعر الذي قال:

ألقاه في اليمّ مكتوفاً وقال له: إيّاك إيّاك أنْ تغرقَ في الماء

وإنّني في هذا المكان أعتبر نفسي من جنود اللغة العربية، فأنتج أفكاراً أزعم أنّها صائبة، وأؤكّد بأنّ اللغة وضع واستعمال؛ فاللغة لا يكفيها أن تقدّم فيها كماً من القوانين دون متابعة تطبيقها، ودون إغماسها في الاستعمال ووضع المتعلّم في الحمام اللغوي. ولن تكون اللغة شأناً عاماً إلاّ إذا تجنّد لها المجتمع بكافة شرائحه؛ فيلعب المجتمع المدني الدور الحاسم في التجنيد والاهتمام. كما أنّ الدول العربية مطالبة بتجنيد مختلف الوزارات في قضية الشأن العام، وبخاصة وسائل الإعلام لما تلعب من دور هام في الرقي اللغوي؛ حيث تستطيع وسائل الإعلام التأثير على المتلقي بشكل سريع وإيجابي، ولا يكفي هذا في ظلّ نقص النصوص المكمّلة للتجنيد المجتمعي، بل لا بدّ من استصدار النصوص وسنّ القوانين ومتابعة تطبيقها إضافة إلى الإغداق المادي. ولا نغفل دور الأحزاب السياسية مهما اختلفت رؤاها في المنهجية، ولكن القاسم المشترك واضح فلا بدّ من إيلاء الهُوية اللغوية مكانها المناسب الذي يعلُو فوق الاختلافات.

2/2ــ ابتعاد العربية عن التحكّم في التِقانات: لا يمكن للغة من اللغات أن تتحكّم في التقانة إذا لم تكن منتجة لها، فهنا العُقدة التي تعانيها العربية، فهي ليست علمية

في هذا الجانب، ومن هنا يجب أن يعمل المختصّون والنّخبة العربية على أن تكون العربية محور الأبحاث التقنية وفي داخل مخابر وفي أعمال فِرَق البحث، وأن تستفيدَ من الترجمة من اللغات الأجنبية، حتى تستقيم خصائصها اللغوية لتعبّر عن المصطلحات العلمية وفق خصوصياتها. وهذا ما يجب أن تعمل على تحقيقه الجامعة العربية المعيارية.

ثانياً: الجامعة العربية المعيارية: أقصد بالمعيارية تلك المواصفات الدولية التي تضعها منظّمات المواصفات والمقاييس في أُطُر عالمية تخضع لها كلّ الجامعات العالمية. ومن محاسنها أنّها نمطية ومطاطية تُراعى فيها بعض الخصوصيات ويقع التنافس بين الجامعات في تطبيق تلك المبادئ وفق تنافسية آلية لا يمكن أن يطغى بند أو شرط. الجامعة المعيارية جامعة واقعية وليست افتراضية، تتحكّم فيها آليات الدروس المباشرة وغير المباشرة، فهي تعتمد التواصل عن بعد، كما تعتمد النظام العالمي الذي يقرّ بتعدّد الأنماط اللغوية وفقاً لمتطلّبات السوق. الجامعة المعيارية جامعة جديدة في المنهج وفي طرائق التلقين وفي المحتوى العلمي ويكون التركيز فيه على المحتوى الرقمي، وعالم النيت Net باعتماد التعليم مدى الحياة، فلا سنّ لها ولا بلد ولا جنسية، فهي خليط من المحتويات التي تخلق المواطن النّمطي المعاصر.

ثالثاً: مواصفات الجامعة المعيارية[iv]: إنّ الجامعة في أصلها وضعت لتحضير الشباب ليكونوا قادة المستقبل، ومن هنا فإنّ الشروط المنصوص عليها في وثيقة المستويات المعيارية لضمان الجودة واعتماد مؤسّسات التعليم العالي هي:

- جامعة تتجاوب مع المنافسة الخارجية ومتطلّبات السوق؛
- جامعة مُعاصرة في منهجها وهيأتها التدريسية؛
- جامعة تتلاءم والبيئة الحديثة؛
- جامعة تعدّ الشباب ليكونوا قادة المستقبل؛
- جامعة مُستقلة في التسيير؛

ـ جامعة مُتعدّدة اللغات؛

ـ جامعة فيها عولمة الإنتاج والأسواق؛

ـ جامعة تعتمد التخطيط الإستراتيجي؛

ـ جامعة تنال وثيقة المستويات المعيارية لضمان جودة واعتماد مؤسّسات التعليم العالي.

ومن هنا تتبنّى التصنيف الدولي الذي يصنّف الجامعات العالمية بناءً على تلك المعايير، ولا يعقل أنّ ما يقرب من خمسمائة (500) جامعة عربية لا توجد جامعة عربية واحدة معيارية فأين الخلل؟ ألا يستدعي هذا لنقول: الأحقّ أن تُغلق هذه الجامعات. ما الفائدة في مؤسّسات يدفع عليها المواطن العربي الضريبة من أجل أن تكون وتخدمه، فهي غير كائنة في المضمون، مؤسّسات من ورق، هياكل بلا روح. فراهن العولمة يفرض على الجامعة إنتاج خريج له مواصفات ومؤهّلات نمطية؛ مواطن العالم Citoyen du monde، وهذا المواطن يجب أن يتحلّى بالعلم والمعرفة، وبحسن التسيير Savoir– faire. وإنّ تصنيف الجامعات عالمياً يرتكز على:

ـ الحاصلين على الجوائز العالمية؛ وبخاصة جوائز نوبل؛

ـ الحاصلين على الجوائز العلمية الدولية؛

ـ الحاصلين على الدرجات العليا؛

ـ المكتشفين للحلول العلمية ومنتجي براءات الاختراع، وصنّاع التقنيات وتقديم الحلول للظواهر الطبيعية؛

ـ عدد الأكاديميين والعلميين المُعترَف بهم دولياً؛

ـ أكبر عدد من الأساتذة الذين ينشرون أبحاثهم في المجلات العلمية العالمية؛

ـ الأساتذة الذين يكتبون باللغة الإنجليزية.

قد نقول: إنّ هذه المعايير وُضعت ببعد سياسوي، وفيها بعض التجنّي على الدول الفقيرة، ولكن بالنسبة لنا –نحن العرب– **لا ننكر أنّ جامعاتنا لم تكن في المستوى**

المطلوب، أليس من المُؤسف أن نشاهد تراجع الهمّ الفكري وإجهاض الالتزام بالمعرفة العلمية، ألا نلاحظ ضعف المنظومة التكنولوجية عبر التلقين، ألا يوجد ضعف العلاقة المهنية في التعامل مع العلم والفكر والثقافة، وهل نعمل على تشجيع المبادرات والوقوف معها مادياً، ألا نرى غياب إنتاج مشاريع مجتمعية وغياب مشروع معرفي وعلمي، وهل فكّرنا في كيف يمكن للجامعات العربية أن تخلق مواطناً يتحلّى بالالتزام الضروري لتحقيق ذاته عبر منح قيمة للعمل... إنّه لا يمكن أن يكون للجامعات العربية دور في التنمية دون أن يكون لها دور في المساهمة في المسار الديمقراطي، وفي ترسيخ قِيَمه، فلا يجب أن تُحْصَر الديمقراطيةُ في المؤسّسة، بل في القيَم الثقافية وفي السلوك، أين حرية التعبير المسؤولة، والقدرة على أخذ المبادرة وإبداء الرأي والاختيار المسؤول، وهل الجامعات العربية تعيش تعدّدية فكرية وثقافية مثلما يوجد في الشارع الذي يعيش تعدّدية حزبية، وهل الجامعات العربية تخلق نُخباً تدافع عن الشأن العام وتؤطّر المجتمع، وكيف يمكن أن نمنح للمعرف سلطة التحكّم بحياد معرفي لتقديم التحاليل الجيّدة، وبالمشاركة الفعّالة في النقاش العام.

فالجامعة العربية المعيارية المنشودة تعمل على تحقيق الآتي:

1ــ رفع التحدّيات: إنّ جامعاتنا العربية تعيش تحدّيات ورهانات تتعلّق بالسياسة اللغوية، وبالتحدّيات العلمية وما تفرضه العولمة، فكيف تكون جامعاتنا جامعات معيارية Universités normative؟ وما هي مساهماتها في تنمية المجتمع وخلق مجتمع المعرفة؟ وكيف تَرْفَع الجامعاتُ المعياريةُ التحدّياتِ؟

يمكن أن يكون ذلك، بل يحصل هذا بتعبئة الفاعلين داخل الجامعة حول مشروع إنتاج الخبرات العلمية (تدبير الموارد البشرية) والانفتاح على العالم وعلى التحدّيات النيّرة، وحمل مشروع التغيير، وحمل الجامعة على النهوض؛ بإعادة النظر في الهيأة التدريسية، وفي البرامج، وفي طرائق التدريس، والانفتاح على المقاولات وعالم الاقتصاد والإلمام بتكنولوجيا الإعلام والتواصل، والانفتاح على النظم

الجامعية الأجنبية. وهكذا لا وجود للتغيير بدون فاعلين في التغيير، فالجامعة يُفترض أن تلجأ إلى استقدام أجود الأساتذة الزائرين لضخّ دم جديد للحيلولة دون الانغلاق.

2ــ جعل اللغة العربية مركزية: نظراً للدور الذي تضطلع به اللغة العربية في الحفاظ على هُوية الأمة وثقافتها، وما تشكّله من شخصية وإنيّة وأصالة، نقول: تكون اللغة العربية في مركز الصدارة في مجتمعنا على مستوى التعليم والإدارة وفي تدريس بعض المواد العلمية في الجامعات العربية. ويكون من المفيد والإجباري إنزال العربية المكانة التي لا جدال فيها بأنّها لغة العلوم الأصلية دون التضحية بغنائم الحروب وهي اللغات الأجنبية، فلا يمكن الاستغناء عن الفرنسية لما لها من ضلع في العلوم القانونية أو السياحة، ولا يمكن التنصّل من اللغة الألمانية لما لها من قوّة في علوم التربية والفلسفة، ولا يجب التضحية باللغات الشرقية لما لها من تواجد في تراثنا، وهل يمكن الابتعاد عن اللغة الإنجليزية وهي لغة العلم المعاصر... تلكم وصفة أولى بأنّ الجامعة المعيارية لا بدّ أن تتواجد فيها اللغات الأجنبية بقوّة وبحسب لغات الأقطاب وعلى الطالب أن يتقن هذه اللغات بحسب الاختصاص، وتدرّس في الجامعات المعيارية مساقات بلغات أجنبية لما لها من تحكّم وقطبية. وهذا يعني أنّ المعيار الأساس في الجامعة المعيارية هي وجود تعدّد لغوي بحسب النفعية التي يرتئيها الشأن العام، ولكن هذا لا ينفي مركزية اللغات الوطنية، فلقد ضاعت البلاد بسبب التهاون في لغة البلد، ألم تسقط الأندلس بالتسامح في اللغة العربية والدين الإسلامي، ولفهم العالم عليك أن تفهمه بلغتك. ومن هنا يقتضي منّا الواقع رفع التحدّيات والإكراهات والمضايقات المتعلّقة باللغة العربية، وإنّه **لا تفاضل لغوي بين اللغات، فلا توجد لغة متقدّمة ولغة متخلّفة بقدر ما يوجد شعب متقدّم يعمل على تقدّم لغته وشعب متخلّف بالطبع تتخلّف لغته، فاللغة أياً كانت بريئة من مظاهر الانحطاط، ثمّ لا يمكن للغة أن تبدع في ذاتها ببيات أهلها ولا تنطق اللغة إلاّ بما يفكّر به ناطقوها.**

3ــ ربط التنمية المستديمة بالتنمية البشرية: للحديث عن التنمية المستديمة نربط ذلك بتنمية إطارات هذه التنمية؛ والتي تعود في أصلها إلى قوّة التعليم، فالأمم المتقدّمة تقاس بما تحقّقه التربية والتعليم من تعميم وبمجانيته، وبما يتمتّع به المواطنون من صحة. فتنمية التعليم أو التنمية التربوية هي مشروع يتحقّق من خلال علاقة تبادلية بين التنمية والتعليم، وعليه لا بدّ أن نؤكّد جوهر القضية بأنّ التقدّم العلمي لا يكون دون تنمية بشرية وعمادها التربية والتعليم والصحة الجيّدة لكلّ مواطن. ولكي تحدث أية تنمية لا بدّ من امتلاك التكنولوجيا والاهتمام باستخدام الموارد البشرية في توظيف تلك التكنولوجيا، ولا بدّ كذلك من امتلاك المهارات ودوافع السلوك الإنتاجي الذي يأتي عن طريق التعليم النظامي في المقام الأول وكلّما زاد استثمار بلد ما في التعليم كان اقتحامه لأسباب التنمية أسهل. وبالتالي فبلداننا العربية الآن تستثمر ميزانية كبيرة في التربية، لكن اقتحامها ميدان العلم ضعيفاً فأين الخلل؟ يعود الخلل في رأيي إلى هذا النظام التعليمي الذي لم يقع الاهتمام فيه بالتربية والتعليم في شكله التكاملي، ولم يكن التعليم شأناً هاماً، ولم يربط ذلك بمختلف المشاريع التنموية، ولا بمختلف الوزارات ولا بالمؤسّسات، ولم يعالج التعليم علاجاً وافياً من قبل المجتمع، بل لم يشترك المجتمع في علاج ضعف مردودية التعليم. وهذا ما خلق في داخله فجوة في أنّنا لم نعلّم أولادنا احتياجات الحاضر، فلم نبن بنًى جديدة للتعليم المستمرّ، ولم نضع المناهج التفاعلية لتنمية قدرات تنافسية ولم نهيئ معلماً جديداً لأدوار جديدة، ولم نقوّم التقويم المستمرّ لتعلّم مستدام. وبذا فكأنّنا لم نستثمر في التنمية البشرية في الحقيقة، وحالياً تفرض علينا المستجدات مراجعة نظمنا التربوية، وتحديث مؤسّساتنا الجامعية ومخابرنا، وإعادة تحديد أهدافها وتعبئة مواردها والإبداع في الآليات الكفيلة بتحقيق منظومة تعليمية فاعلة؛ منظومة ذات جودة وكفاءة إنتاجية "وهذا الفهم التنموي والمستقبلي للتعليم العربي يجعلنا نبدأ من الآن في التفكير والتخطيط للمستقبل التعليمي حتى نتفادى الأزمات التي ستمرّ بالمنظومة التعليمية، وحتى لا نجد أنفسنا مضطرين فجأة

لإحداث تغييرات لا مفرّ منها في نُظُمنا التعليمية، وبدون سابق تخطيط. فخياراتنا الإستراتيجية تتحدّد منذ اليوم، وإن لم نبدأ من اليوم في عملية تقويم المنظومة التعليمية والتخطيط الاستراتيجي لها؛ حيث لا يزال أمامنا فسحة من الوقت للاختيار بين القرارات والبدائل المتاحة لنا الآن بسهولة فإنّ التغيّر سوف يفرض علينا سواء أردنا أم لم نرد وتصبح كلّ محاولاتنا غير مجدية، ونفاجأ –مهما حاولنا– بالوصول إلى نقطة الكارثة[٧]". وعليه فإنّ تنمية التعليم لا يحصل دون تنمية المجتمع، فتنمية المجتمع هو تنمية المعرفة وامتلاكها، وتنمية المجتمع هو الانتقال من المستهلك إلى المنتج، وهذه نقطة هامة مغيّبة في منظوماتنا التربوية.

4ــ إقحام الجامعات العربية في الحراك الاجتماعي: لتكون الجامعات العربية معيارية عليها ألاّ تبتعد عمّا يعيشه المواطن من حراك اجتماعي، وعلى الجامعات أن تعمل على تنفيس المواطن، وتتبنّى صعوباته وتقدّم له الحلول. ومن هنا يجب أن نقرّ بأنّ الجامعات العربية عبارة عن ثُكنات فيها قوانين عسكرية يجب احترامها، وكلّ من يجرؤ على الخروج عنها يلقى نفسه في الهامش. إنّ الجامعات العربية اليوم معزولة عن مناقشة إشكالية الأزمات الاقتصادية، والمديونية والمناخ، والطاقات المتجدّدة وامتلاك الذّرة، والهجرة، وأمور السياسة، والتداول على الحكم... كما أنّ دور الجامعي ضيّق ومحدود، يستوعب معرف طفيفة فيعمل على نقلها لطلابه، الجامعات العربية الآن تخرّج لنا حملة الحدّ الأدنى من العلوم ويمكن أن نسميهم متعلّمين لكن لا تخرّج المثقفين.

ولهذا لكي تكون الجامعات العربية جامعات معيارية كان لا بدّ من تحقيق ما يلي:

1ــ استقلالية الجامعات المعيارية: لا تعني بالاستقلالية تنصّل الدولة عن التمويل بل أن يكون هناك تنافس في التمويل، وفي فتح الجامعات الأهلية والأجنبية، وفق مواصفات تضعها الدول بناءً على معطياتها السياسية. والاستقلالية نظام جيّد لأنّه يترك الجامعة تسيّر نفسها بنفسها، ويؤطّرها الطلب الاقتصادي والاجتماعي، واللجوء إلى التعاقد، وتدبير الموارد الداخلية، وكذا التقييم الذاتي

لمعرفة مدى الاستجابة للمؤثرات التي تضمها البرامج الوطنية التنموية. وعليه فإنّ الغربيين لا يرون ضرراً في أنّ الجامعة تنفتح على المحيط الداخلي والخارجي وللجامعة سُلطة أخذ المبادرات، واقتراح مشاريع، وفتح شعب ومسالك والسعي للتعاقد مع المؤسّسات، وفتح مجال الإعلام، وبناء جسور الثقّة مع المواطن، وتقديم هامش معتبر للباحث، وتكون الجامعة في خدمة البحث العلمي، ويعني في خدمة المجتمع بحسب تطلّعاته المتواصلة.

2ــ الجامعة المعيارية جامعة منتجة للمعرفة: لتكون الجامعات العربية معيارية عليها أن تكون جامعات معاصرة، وفق إنجاز رؤية معاصرة، وخطّة عمل قابلة للإنجاز، ويكون فيها فاعلون منخرطون، ومسار متجدّد، والانفتاح على التراكم المعرفي العالمي، والقضاء على كلّ التحدّيات، بحيث تعمل الجامعات على تحقيق الطفرة النّوعية بالجمع بين مجانية التعليم والرفع من جودته وإنتاج المعرفة وتعميم الصحة المجانية لكلّ مواطن، وربط إنتاج المعرفة مع المعارف التي تنتج في العالم وجعل الجامعات العربية تسهم في إنتاج الأفكار والنظريات والأبحاث لإدارة النقاش العمومي والحوار حول القضايا الجوهرية التي تعيشها البلاد العربية "لا يمكن في نظري أن تستعيد الجامعة والمنتجون للمعرفة دورهم في إنتاج المعرفة إلاّ بالحضور القوّي في مقامهم المعرفي الذي يمنح للمعرفة سلطة وممارسة مهنتهم من موقعهم بفاعلية معرفية فكرية. إنّ كلّ تحوّل مجتمعي يحتاج أن تواكبه أفكار المفكرين والمثقفين؛ وذلك بالالتزام للمعرفة والنقد المبني على المعطيات والدراسات والتحاليل الرصينة[vi]". الجامعة العربية المعيارية تُستقى من واقعنا ومن المعايير العلمية الناجحة، ومن التمسّك بلغاتنا الوطنية، وببناء خطّة التحديث؛ وفيها يكون وضوح المسار انطلاقاً من الواقع وضوح منهجية العمل القائمة على التشخيص والتشاور وإشراك المعنيين، التخطيط لابتكار الأجوبة، ووضع مخطّط عام للمنظومة الجامعية بتحديد مواطن الخلل، مع تحديد الآجال للإنجاز، والتعاقد المجتمعي، والعمل وفق تدبير يتمحور حول النتائج الواجب تحقيقها عبر مشاريع

مضبوطة في وضعها وفي برمجتها وفي ميزانيتها، والتتبّع والتقييم خلال مراحل الإنجاز لتصحيح المسار، ووضع منهجية ولجان للتنقيح والتقييم، وفتح أفق التنافس بين الجامعات.

3ــ الجامعة العربية المعيارية جامعة شاملة: يُراعى فيها **التخطيط المستقبلي:** فلا تقدّم يمكن أن يحصل إلاّ إذا لحقه تصوّر شامل للمجتمع من خلال المشاريع التي ينجزها، ومنها اللغة التي يضعها في مشاريعه وينجزها على الآماد الثلاث: القصير والمتوسّط وعلى المدى البعيد، وتكريس الثقافة الوطنية التي لا يقع عليها الجدال أو الخلاف من خلال لغة مشتركة هي إرث الجميع، وهي الضامن للمستقبل. وكذا **العمل بالمشاريع الجماعية:** في جامعاتنا فِرَق كثيرة وكبيرة، ولكن قلّ أن تجد فيها أبحاثاً مشتركة أو إنجازات جماعية، رغم أنّ هناك بعض الإنجازات في مستوى الإتيان بالجديد، ولكن الطامة أنّنا لا نعمل بسياسة العمل الجماعي المتعدّد الاختصاصات، فكلّ منّا ينشد العمل الفردي.

4ــ الجامعة العربية المعيارية لا تجلد الذات الوطنية: ما أحوجنا في هذه الظروف من الخروج من جلد الذات الوطنية، فنحن لا نبارك أعمالنا ونظلّ ننقد أفعالنا، ولا تصدق نوايانا في منتوجنا، وكأنّنا لا نقدّم شيئاً معتبراً، فقد وصل الحال إلى التشفّي في نقد أعمالنا، وهذا بسبب النكران الذي نبديه تجاه الباحثين والعاملين ومن يهمّهم الشأن العام، وننكر أنّ مجموعة من الباحثين وهم من النّخبة العربية المثقّفة الذين سَعَوْا إلى تكوين وعي لغوي عن طريق مؤلّفاتهم ونشر أبحاثهم في الجرائد والمجلات وإصدار الروايات التاريخية وإنتاج بعض المسرحيات، وسعى هؤلاء الباحثون (النّخبة) إلى الكشف عن الروابط الوطنية بين اللغة العربية والتاريخ والتراث الشعبي من جهة وبين القومية والاستقلال والوحدة العربية من جهة أخرى، وتنادَوْا إلى ضرورة استثمار تقنيات الاتّصال المعاصرة في إنتاج المعرفة وإدارتها ونشرها والتحكّم فيها، والثورة على الجمود وعلى الموجود المهترئ، وعلى كلّ ثابت يرفض التطوير، كما دعوا إلى العناية بالتراث الشعبي

الذي يميّزنا عن غيرنا، وضرورة دراسة اللهجات بغرض استخلاص مواطن انحرافها أو تحوّلها عن الفصحى والعمل على إعادتها إلى مكانها ودعوا إلى استيفاء التمويل اللازم بغية تحقيق عدالة الفرص التعليمية وتطوير كفاءة الهيئة التدريسية، وتنمية البحث العلمي. ولا ننكر كذلك أنّ نخبنا في الخارج لها مكان متميّز بل إنّ بعضها في مستوى القرار في الغرب؛ وقد عرف الغرب كيف يستغلون تلك الطاقات، في الوقت الذي هَمّشت في بلادها، وما كان لها من ذكر. وها نحن نفتخر بزرهوني الجزائري، وزويل المصري، وكم من البحّاثة الفلسطينيين الذين يشتغلون لصالح ميكروسوفت، ويقدّمون برمجيات للغات الطبيعية، ونحن لهم منكرون، كم من عرب أصبحوا شُعَلاً في الغرب، بل في بلاد اليابان، ولا نعرف عنهم شيئاً.

ــ **خاتمة:** كلّ هذه الأفكار هي عناصر لمنهجية عمل جديدة تعبد الطريقَ للسير في جعل الجامعات العربية جامعات معيارية، ولكن علينا أن ندرك بأنّه لا يمكن للجامعة العربية المعيارية أن تنجح إلاّ إذا وُضعت في قلب تنمية البلد، كما أنّ الجامعة الناجحة هي التي تَدْخُل عالم التنافس، وتعمل على التقاطع بين الأثر الإيجابي التي يتطلّبها التغيير والدينامية الخارجية التي يقتضيها الانفتاح. ويجب الوعيُ كذلك بأنّ هناك من لا يريد للشعوب العربية التقدّم لأنّهم يعرفون أنّ التقدّم لا يكون إلاّ بلغة القوم، والعربية ليست عاجزة في ذاتها، بل هي من اللغات الراقية بما أثبته علم اللسانيات "تبرز مأساة اللغة العربية بوضوح إذا ما رأينا أنّ العلوم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة كالهندسة والطبّ والصيدلة والطبيعة والرياضيات كلّها تدرّس باللغة الإنجليزية في جامعاتنا لا لأنّ العربية عاجزة عن تمثّل حقائقها ومصطلحاتها تمثّلاً ما، بل إنّ هيئات التدريس في هذه المجالات هي العاجزة عن استعمال اللغة العربية أداة لنقل المعارف الحديثة ومتابعة ما ينشر في الخارج بفكر ولسان عربيين[vii]". ولكن المشكلة في كيف نرفع العقدة على أنفسنا ونضع الثقّة في لغتنا، ونعامل على أساس أنّها مثيلة للغات العلم. إذاً القضية في أنّنا تكرّس مبدأ

العجز في لغتنا وفي أنفسنا فهذه هي المأساة الحقيقية عند العرب. وإنّنا لا نريد الاتّعاض من تلك التجارب الناجحة في فرنسا وإنجلترا وألمانيا وكوريا واليابان والكندا والمجر وهنغاريا وإسرائيل وفنلندا وماليزيا... التي اهتمّت بلغاتها ونجحت كما لا نعتبر بالنّجاحات القديمة التي تحقّقت في الدول العربية وذلك في: في سورية وفي العراق وفي الجزائر وفي السودان، فخاضت تجارب جيّدة ونجحت لو لم يقع النكوص بفعل فاعل، وبفعل من لا يرد الخير لهذه الأمّة، وبالتالي القضية ليست في اللغة العربية بقدر ما تعود إلى تسيير هذه اللغة، وإعطاء المسيّر هامش الحركة لتجسيد الأفكار في هذا المنظور. **ويمكن الوصول إلى نتيجة مفادها: إنّه لا جامعة عربية معيارية دون تنمية اقتصادية، ولا تنمية اقتصادية دون تنمية بشرية، ولا تنمية بشرية دون الاهتمام بالحريات الفردية، ولا اهتمام بالحريات الفردية دون الاهتمام بالبحث العلمي، ولا اهتمام بالبحث العلمي دون الإغداق المادي، ولا تقدّم علمي دون استعمال اللغة العربية.**

هي وخزات في الصميم علّنا نعيد النظر في مناهجنا وفي طرائق تكوين إطاراتنا؛ باعتبار الجامعات صانعة قادةَ المستقبل، فهل نملك جامعات عربيةً منتجةً لمسيّري المستقبل، جامعات تربط التنظير بالتطبيق، جامعات تقترح ما يمكن تطبيقه على الواقع، جامعات ترفع التحدّي في تكوين مواطن غيور على وطنه مُلتزم بمواطنته في البناء والتشييد.

♥– أُعدّت المقاربة للنّدوة العربية التي يقيمها المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر. عمان: 24ــ25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. حول: **استخدام اللغة العربية في التعليم العالي في الوطن العربي**.

[i]- المقدمة، ص 117.

2ــ محمد عابد الجابري "التعريب، وحدة الوزارة، بطالة الخريجين" مجلة فكر ونقد. المغرب: 1999، السنة الثالثة، العدد 24 ص 12.

3ــ محمد عابد الجابري "التعريب، وحدة الوزارة، بطالة الخريجين" مجلة فكر ونقد. المغرب: 1999، السنة الثالثة، العدد 24 ص 7.

[iv]ــ موقع google بتاريخ 9 سبتمبر 2012. الجامعة المعيارية.

5ــ ضياء الدين زاهر، التعليم العربي وثقافة الاستدامة. القاهرة: 2003، المكتبة الأكاديمية سلسلة (كراسات المستقبل) ص 63.

[vi]- رحمة بورقية "رهانات الجامعة المغربية" مجلة الأكاديمية. المغرب: 2012، الأكاديمية الملكية المغربية، عدد (أحاديث الخميس رقم 29) ص 268.

[vii]ــ عبد الصبور شاهين "مجلة ديوجين، مصباح الفكر". القاهرة: 1976، العدد الرابع والثلاثون، ص 10.